

الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي

أولاً- ظهور الفكر النيوكلاسيكي:

كانت نقطة دراسة المفكرين النيوكلاسيك تبنيهم فكرة المنفعة، حيث انتقلوا من مفهوم القيمة على أساس العمل إلى القيمة على أساس المنفعة، فليس العمل هو الذي يحدد القيمة بل المنفعة التي تسمح بها آخر وحدة من السلعة.

لقد جاءت الأفكار النيوكلاسيكية بشكلها الحدي تعبيراً عن مراجعة موضوعية لأوضاع الفكر والممارسة، فبدلاً من التركيز على الجانب الموضوعي للسلعة تركز المدرسة الحدية على الجانب الذاتي، أي بدلاً من الاهتمام بالإنتاج كما هو الحال في التحليل الكلاسيكي والماركسي، أصبح التحليل النيوكلاسيكي (الحدي) منصفاً على تحليل الطلب.

ظهرت المدرسة الحدية في وقت واحد تقريباً على يد ثلاثة من الكتاب (رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة): ستانلي جيفونس (1835-1882) ويمثل الحدية المنفعية في مدينة كامبردج بإنجلترا، وليون فالراس (1834-1910) ويمثل الحدية الرياضية في مدينة لوزان بسويسرا، وكارل منجر (1840-1921) ويمثل الصيغة السيكولوجية (النفسية) للحدية في مدينة فيينا بالنمسا، بالإضافة إلى ألفريد مارشال (1842-1924). أنجز هؤلاء المفكرون أعمالهم خلال فترات متقاربة تمتد عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن 19 والعقد الأول من القرن العشرين.

ثانياً- مفهوم التحليل الحدي:

فكرة الحدية تهدف إلى البحث فيما يحدث للمتغيرات الاقتصادية عند حدوث تغير طفيف أو ما يسمى بالتغير الحدي. فمعظم القرارات الاقتصادية تتخذ في شكل جرعات متتابعة، مثل الإضافة في الإنتاج وما يترتب عنها من تضحية أو تكلفة جديدة، وكذلك الأمر بالنسبة للمستهلك الذي يقارن المنفعة الإضافية والفرص البديلة، وهذا يعني أن السلوك الاقتصادي يتحدد بالمقارنة بين العائد والتكلفة عند الحد، ومن هنا جاءت التسمية بالتحليل الحدي. الاختبار يتوقف عندما يتساوى العائد الحدي مع التكلفة الحدية.

ثالثاً- أسس المدرسة النيوكلاسيكية:

أقام الحديون تحليلهم النظري على أساس تحديد قيم السلع، ثم طبقوا هذه القيم على ظاهرتي التوزيع والاستهلاك، وفسفتهم في التحليل تقوم على استنباط القوانين الاقتصادية من سلوك فرد معين، أو ما يسمونه "الرجل الاقتصادي" الذي يخضع في سلوكه الاقتصادي إلى دوافع اقتصادية وحدها ويتمثل في المصلحة الذاتية للفرد، وهي تحقيق أكبر نفع بأقل جهد، أو محاولة إشباع رغباته القصوى بأدنى مجهود. وتتلخص النظرية الحدية في فكرتين رئيسيتين:

- الفكرة الأولى: تتمثل في أن الحاجات المختلفة قابلة للإشباع، وتكون الحاجة إلى السلعة ملحة، وكلما زاد عدد الوحدات التي تستهلك من تلك السلعة قلت شدة الحاجة من السلعة تدريجياً، وكلما تناقص عدد وحدات السلعة المتوفرة زاد مقدار المنفعة التي نحصل عليها من كل وحدة من وحدات تلك السلعة، وهذا ما يعرف بقانون تناقص المنفعة الحدية؛

- الفكرة الثانية: أن قيمة أي سلعة تتحدد بالنسبة للمستهلك بالمنفعة التي يحصل عليها من الوحدة الأخيرة. النظرية الحدية تدخل في هذه القيمة، أو تدخل في تفسير هذه القيمة، فكرتين أساسيتين: الأولى هي فكرة الإشباع، والثانية هي ندرة السلعة القابلة للإشباع، ومن اندماج الفكرتين تأتي فكرة المنفعة الحدية التي تحدد قيمة السلعة بالنسبة لكل مستهلك أو لكل شخص.

يمكن القول بأن هذه المدرسة ركزت على المفهوم الحدي (أي نقطة التغير) لتفسير الظواهر الاقتصادية، وتم استخدامه في مختلف فروع النظرية الاقتصادية. وقد بني التحليل الحدي على نظام اقتصادي يعتمد على المنافسة الكاملة، مع الأخذ في الاعتبار بعض الحالات التي يسود فيها الاحتكار المطلق. أما بالنسبة لمسألة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فقد اعترض النيوكلاسيك على ذلك إلا في بعض القضايا أو الحالات الاستثنائية.

ومن أهم ما تميزت به هذه المدرسة الفكرية استخدام الأشكال البيانية والمعادلات الرياضية في توضيح العلاقات الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ عليها، وقد ساهمت بذلك في جعل علم الاقتصاد قابلاً للقياس.

رابعاً- اتجاهات ورواد الفكر النيوكلاسيكي:

ضمن الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي يمكن التمييز بين عدد من الاتجاهات أو المدارس، تشمل المدرسة النمساوية والمدرسة الرياضية والمدرسة السويدية.

1- المدرسة النمساوية : تمثل جزءاً من الاتجاه النيوكلاسيكي، وتكتسب أهميتها من أنها كانت تمثل بداية الفكر النيوكلاسيكي. وفضلاً عن نواتها من النمسا فقد سار على خطاها عدد من المفكرين الانجلوسكسونيين (خصوصاً) من خارج النمسا. والحقيقة أن ما يجمع المدرسة النمساوية وممثلي الاتجاه النيوكلاسيكي من الجنسيات الأخرى استراتيجية بحثية تقوم على المبادئ التالية:

- الوحدة الأولى للتحليل والتنظير الاقتصادي هي السلوك الفردي الساعي إلى الحد الأقصى من المنفعة والمصلحة الشخصية؛

- يكشف سلوك الأفراد عن ثبات في الاختيارات يتجه نحو الاختيار الاستهلاكي بصفة دائمة، وهذا الثبات هو ما يمكن العلم الاقتصادي من التنظير لمثل هذا السلوك، ووضع قوانين تكشف عن انتظامه الثابت؛

- السعي نحو اثبات توازن السوق نظرياً وتحليلياً.

نذكر من أهم رواد هذه المدرسة:

- كارل منجر: تدور أفكاره حول فكرة المنفعة والحاجة فقام بإعداد نظرية عامة للسلع، وهو يعتقد بأن عدة علوم تشترك في الاهتمام بدراسة الظواهر الاقتصادية؛

- بوهيم بافزيك: اشتهر بنظرية حول رأس المال وسعر الفائدة، وانتقد بشدة النظرية الماركسية الخاصة بالعمل؛

- فريديريك فون فيز.

2- المدرسة الرياضية: تتميز باعتمادها على الرياضيات لشرح المسائل الاقتصادية، ونذكر من أهم روادها:

- كورنو: مفكر فرنسي وأول من استعمل التفاضل والتكامل في الاقتصاد، كما يعتبر أول من أدخل فكرة منحني الطلب (قانون الطلب)؛

- ستانلي جيوفنس: اهتم بالاستهلاك مستعملاً صيغ التفاضل والتكامل، وبالتالي حلل فكرة المنفعة وربط القيمة والمنفعة؛

- ليون فالراس: إلى جانب اهتمامه بفكرة المنفعة الحدية فقد وضع فكرة التوازن الشامل للاقتصاد، وأوضح مدى الترابط في الاقتصاد ومختلف علاقات العرض والطلب لجميع السلع؛

- باريتو: اعتبر بأن أساس الاقتصاد هو نظرية تحديد الأثمان في ظل شروط المنافسة الكاملة، كما اعتبر بأن المنفعة غير قابلة للقياس وبالتالي فهي ترتيبية وليست قياسية أو كمية، وقد استخدم منحنيات السواء.

3- المدرسة السويدية: يعتبر فيكسل مؤسس المدرسة السويدية التي تميزت خصوصا بدراسة المشاكل النقدية، والرغبة في تحقيق المزيد من الاندماج بين النقود والنظرية الاقتصادية العينية.

4- ألفريد مارشال: اعتبر هذا المفكر البارز بأن المتغيرات الاقتصادية متعددة ومتداخلة، لذلك لا بد من اعتماد العزل من خلال فرضية بقاء الأشياء الأخرى على حالها، وهو ما يعرف بأسلوب تحليل التوازن الجزئي، مقارنة بأسلوب التوازن الشامل كما لدى فالراس وباريتو.

وإذا كان الكلاسيك عموما يُلخصون القيمة في نفقات الانتاج (قيمة العمل أو العمل ورأس المال) والمدرسة الحديثة تلخص القيمة في المنفعة الحدية فان مارشال قد جمع بين النفقة والمنفعة، أي ان القيمة عنده تتحدد بالعرض والطلب معا. ومن أهم الأفكار التي أدخلها في التحليل الاقتصادي فكرة المرونة لدراسة طبيعة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. اما بخصوص الانتاج فان مارشال أخذ بفكرة الاحلال بين عناصر الانتاج، حيث يختار المنتج توازنه بالتوفيق بين أسعار عناصر الانتاج والانتاجية الحدية لهذه العناصر.

فضلا عما سبق، كان مارشال يؤمن بقانون المنافذ لجون باتيست ساي، كما اعتقد بصحة نظرية كمية النقود ويرى بأن دور النقود هو فقط تحديد الأسعار، ولا اثر لها (مثل الكلاسيك) على النشاط الاقتصادي خصوصا البطالة والانتاج.

خامسا- نقد المدرسة الحديثة:

إن أهم ما وجه للمدرسة الحديثة من نقد هو أنها أقامت تحليلها على الوحدات الاقتصادية الصغيرة، فنظرت للفرد والمستهلك وأهملت تماما الوحدات الاقتصادية الكلية أو الكبيرة مثل الدخل القومي والاستهلاك القومي والادخار القومي، ولعلها وقعت هنا في خطأ معين وهو افتراضها أن الأحجام الكلية ليست سوى مجموع الأحجام الجزئية المتعددة، وهذا التفكير يجانب الصواب لأن الأحجام الكلية قد لا يمكن الحصول عليها من مجرد اضافة الأحجام الجزئية.